مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (01) / 2022
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018م)

The impact of financial policy tools on employment in Algeria during the period (2000-2018)

صلاح الدين كروش[1]

[1] المركز الجامعي ميلة (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2022/01/06 **تاريخ القبول**: 2022/03/22 **تاريخ النشر**: 2022/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تحليل و قياس أثر أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018م)، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة و تحليل أهم التطورات والأدوات المالية خلال فترة الدراسة، ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية القياسية بالإعتماد على نموذج الإنحدار التدريجي وإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة.

تظهر أهمية البحث من خلال التطرق إلى دراسة تطور أدوات السياسة المالية في الجزائروكذا تقييم وقياس أثرها على معدل البطالة خلال الفترة (2000-2018) من خلال اقتراح نموذج قياسي خطي وهو الإنحدار التدريجي، وقد تم الإعتماد على مجموعة تقارير ودوريات رسمية صادرة عن هيئات رسمية وطنية ودولية، كما تم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS25 في حل النموذج القياسي.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك طبيعة اقتصاد الجزائر الذي يبقى رهين بمدى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة المالية؛ معدل البطالة؛ إقتصاد الجزائر؛ نموذج قياسي خطي؛ اختبارات إحصائية.

تصنيف JEL: E42; P16; E24; C52

***Abstract**: This study aimed to address the problem of analyzing and measuring the impact of financial This study aimed to address the problem of analyzing and measuring the impact of financial policy tools on the unemployment rate in Algeria during the period (2000-2018), by reviewing the theoretical framework for the study variables and analyzing the most important developments and financial tools during the study period, after which the standard applied study was conducted depending on the stepwise regression model and the appropriate statistical tests.*

The importance of the research appears by addressing the study of financial policy tools in Algeria, as well as evaluating and measuring their impact on the unemployment rate during the period(2000-2018) by proposing a linear econometric model, which is stepwise regression. We have used a set of official reports and periodicals issued by national and international official bodies, and We also used the statistical program SPSS25 to solve the proposed econometric model

The study concluded that there is a limited impact of the financial policy tools in Algeria during the study period on the unemployment rate in Algeria during the study period, due to the nature of the Algerian economy, which remains dependent on the improvement of fuel prices in international markets.

***Keywords:** financial policy tools; Unemployment rate; Algeria's economy ; linear econometric model; Statistical tests*

***Jel Classification Codes:** E42; P16; E24; C52.*

* **المؤلف المرسل**: صلاح الدين كروش، s.kerrouche@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة

إن عدم الإستقرار في النمو الإقتصادي وانخفاضه،وكذا انخفاض معدلات التشغيل وزيادة معدلات البطالة في اقتصاديات الدول المختلفة يمثل اشكالاً كبيراً يواجهها ويؤثر على استقرارها ويحمل آثاراً خطيرة خاصة على توازناتها الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي تحاول حكومات الدول علاج هذه الإختلالات من خلال تبني مجموعة أدوات للسياسات الإقتصادية المختلفة ومنها السياسة النقدية كمنهج لتسيير اقتصادياتها وتسعى للحفاظ على مستوى من الإستقرار الإقتصادي فيها.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الإقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

– **إشكالية البحث:** تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018م)؟

– **فرضية البحث:** سوف نتطرق إلى الفرضية التالية:

لا يوجد تأثير لأدوات السياسة المالية في الجزائر على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018م)؛

– **أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من أهمية السياسة المالية كأداة رئيسية من أدوات السياسات الإقتصادية التي تتبعها الجزائر في سبيل تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة أدوات السياسة المالية في الجزائر من خلال تقييم وقياس أثرها على كل من البطالة والتشغيل من خلال اقتراح نموذج قياسي خطي.

– **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تحديد نطاق تأثر البطالة في الجزائر لأدوات السياسة المالية في الجزائر خلال فترة زمنية معينة؛

– تحليل وقياس دور وفعالية السياسة المالية في الجزائر وأدواتها في تقليص معدلات نمو البطالة من ناحية أخرى لتحديد مدى فعالية هذه السياسة في سبيل ذلك؛

– إظهار تجربة تطبيق السياسة المالية في الجزائر في سبيل تحقيق هدف التشغيل خلال فترة زمنية متوسطة؛

– اقتراح نموذجي قياسي خطي يحاول قياس تأثير أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018م).

– **منهجية البحث:** تم الإعتماد في هذا البحث على المنهجين الإستنباطي والإستقرائي من خلال أسلوبي الوصف والتحليل على فترات ومدد زمنية،وكذا الأسلوب القياسي من خلال اقتراح نموذج قياسي لقياس العلاقة كميا بين بعض أدوات السياسة المالية من جهة والبطالة من جهة أخرى.

– **الأدوات المستخدمة في البحث:** من أجل الإجابة على إشكالية البحث استخدمنا مجموعة أدوات وهي التقارير الصادرة عن الهيئات المختلفة سواء الوطنية أو الدولية (بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، وبالنسبة للدراسة القياسية فقد اعتدنا على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS25.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. تعريف السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: "مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، و هذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية خلال فترة زمنية معينة"، و معنى ذلك أنه يُقصد بالسياسة المالية: "الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة"[1] (عبد المطلب، 2003، صفحة 43)، فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة و ما ينتج عنها من آثار على الإقتصاد الوطني.

2.2. أهداف السياسة المالية:

تسعى السلطات الحكومية من خلال السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها و هي (عبد المطلب، 2003، صفحة 44):

- تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الحكومي و مجموع الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة؛
- تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل من خلال التوفيق بين نشاط القطاع العام و القطاع الخاص؛
- تحقيق التوازن الإجتماعي من خلال تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع في حدود ما يملكه من إمكانيات و ما تقتضيه العدالة الإجتماعية؛
- تحقيق التوازن المالي من خلال الإستغلال الأمثل لموارد الدولة.

3.2. أدوات السياسة المالية:

إن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية، كل كذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن هذا تتّضح الحقيقتان التاليتان:

أ- هناك ثلاث أدوات أساسية للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة، الإنفاق العام، و الموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

- زيادة أو إنقاص الضرائب؛
- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام؛
- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

ب- إن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي أي محاربة التضخم و الإنكماش.

1.3.2. الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها أم من أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواءاً كانت قروضاً داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، و ذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية و المالية، ولكي تقوم الدولة بالإنفاق العام فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، و مهما تنوعت الإيرادات فإنها لا تخرج عن التقسيمات الثلاث وهي (درواسي، 2005، صفحة 175):

- الإيرادات الإقتصادية (أملاك الدومين)؛
- الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم)؛

- الإيرادات الإئتمانية (القروض العامة)

2.3.2. النفقات العامة:

يمكن تعريف النفقة العامة بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، يتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر، و التي تمثل أركان النفقة و هي: العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي؛ العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة؛ أما العنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام (درواسي، 2005، صفحة 160)، و تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الإقتصادية و الإجتماعية و الإسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة.

3.3.2. الموازنة العامة للدولة:

تكثر التعريفات الخاصة بالموازنة العامة للدولة[2]، و بالتالي تختلف من حيث منظور الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار التي تحدثها، أو العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي، و الإطار القانوني الذي يغلفها، و يمكن تعريفها بأنها "برنامج العمل الذي تتقدم به الحكومة إلى ممثلي الشعب، لسنة مالية مقبلة، و بالتالي فهي البرنامج المقدم إلى السلطة التشريعية[3] ليكون في شكل وثيقة معتمدة" (عبد المطلب، 2003، صفحة 43).

4.2. تعريف وقياس البطالة:

1.4.2. تعريف البطالة: يُعرّف الإقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، و يربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك و يسمى بأجر القبول، و بالتالي فإن البطالة تُقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق (العباس، 2006، صفحة 2).

كما تُعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء (Office National de Statistiques, 1995, p. 7): يعتبر الشخص بطالاً إذا كان:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 16 و 60 سنة)؛
- لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاول عملاً و لو لمدة ساعة واحدة خلال

ائيات في الجزائر يُفرق بين فئتين من البطالين (STR):STR1، STR2؛

حيث أن: STR=STR في فترة إجراء التحقيق؛

- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلاً لذلك.

إن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يُفرق بين فئتين من البطالين (STR):STR1، STR2[4]؛

حيث أن: STR=STR1+STR2

2.4.2. قياس البطالة[5]: لحساب عدد العاطلين و مستوى البطالة الإجمالي يقدم مؤشراً غير دقيق لمدى انتشار هذه الظاهرة، و لهذا فإنه عموماً يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة، و هو مؤشر نسبي محصور بين الصفر و المائة و يسمح بالمقارنة عبر الزمان و المكان، و يعبر عنه رياضياً بالصيغة التالية (العباس، 2006، صفحة 6):

$$U_n = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث: U تمثل عدد العاطلين حسب التعريف المستعمل، E: تمثل عدد المشتغلين، LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون أو يبحثون عن عمل.

5.2. آلية انتقال الآثار المالية إلى التشغيل والبطالة:

من أهم قنوات انتقال الأدوات المالية نجد قناتي النفقات والإيرادات الحكومية، وفي هذا الصدد تختلف الآراء الإقتصادية بشأن فاعليتهما؛ حيث أن الكينزيون يرون فيها الأكثر فاعلية لإنعاش الإقتصاد وانتشاله من حالات الركود التي قد تصيبه عبر مراحل الدورة الإقتصادية، وبالمقابل فإن النقديون يرون فيها مجتمعة ذات تأثير محدود في المتغيرات الإقتصادية الكلية ومنها النمو والبطالة، وبالتالي فإن فاعليتها دون مثيلتها للسياسة المالية، وعلى الرغم من ظهور آراء مختلفة تعرضت لموضوع السياسة المالية سواء من جانب مدرسة إقتصاديات جانب العرض، أما من جانب مدارس أخرى كمدرسة التوقعات الرشيدة والتي كان لها آراء أخرى لن تكون حاسمة في هذا المجال، وفيما يلي تلخيص لأهم العلاقة بين المتغيرات المالية من جهة ومتغيري النمو والبطالة من جهة أخرى كما يلي، وحسب "كينز" فإن الطلب الكلي الفعال عامل مه ومؤثر في مستوى التشغيل والعمالة، وأن الزيادة في الإستثمار التي تنبثق منها زيادة الإنتاج من جهة، وأن الزيادة في النفقات العامة الإستهلاكية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وأن ذلك سوف يساهم في تحقيق مستويات مقبولة من العمالة، وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية، إذ أن تخفيضها سوف يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة وتخفيض معدلات البطالة فيها، أي أن استخدام القناتين معا (زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإلى زيادة النمو الإقتصادي ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة، والعكس صحيح، بينما ترى المدرسة النقدوية في معالجتها لمشكل البطالة من خلال القضاء على التضخم الذي يعتبر حسب رأيهم ظاهرة نقدية بحتة، فعند تخفيض الضرائب وخصوصا تلك المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظيف الكامل، في حين يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن مشكلة البطالة في نفص قوى العرض، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة، لأن ذلك من شأنه أن يحفز الأفراد نحو الإستثمار ومن ثم الإنتاج، مما يُساهم في زيادة فرص العمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

6.2. تطور أداء السياسة المالية والبطالة بالجزائر خلال الفترة (2000-2018م)

إن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة و خاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني (Sustainability of Fiscal Policy and Deficit) تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر، ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية وتطور مؤشرات أداء أدوات السياسة المالية خلال الفترة (2000-2018م)؛ حيث وبعد تحرر الجزائر من التزاماتها وفق برامج الإصلاح الإقتصادي مع نهاية مايو 1998م، ومع ذلك استمرت الجزائر في انتهاج نفس السياسة الإنكماشية حتى العام 2001م، خاصة مع عودة أسعار المحروقات للإرتفاع ابتداءاً من الثلاثي الأخير لسنة 1999م أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث تم الشروع في إنجاز برامج تنموية ضخمة؛ حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي امتد على أربع سنوات (2001-2004م)[7] رصدت له اعتمادات مالية تقدر بحوالي 7 مليارات دولار،وكذا البرنامج الثاني الذي يتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي في الفترة (2005-2009م) والذي خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي، أما البرنامج الثالث والأخير فهو البرنامج الخماسي في الفترة (2010-2014م) والذي يعد من أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمخصصات تبلغ حوالي 286 مليار دولار أمريكي، وهذه المخصصات الضخمة تعبر

بوضوح عن رغبة السلطات الجزائرية بانتهاج سياسة تنموية ذات طابع "كينزي" تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية الكبرى، وأن الأهداف الرئيسية لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصاديوكذا تخفيض معدلات البطالة المرتفعة.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007م، لتنخفض بشكل محسوس إلى حوالي 2.068 مليار سنة 2013م،وكذا إرتفاع نسب النمو الإقتصادي، إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003م و 5.3 سنة 2005م لتنخفض قليلاً سنة 2013م حيث سجل معدل نمو 2.8%، و نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر بشكل محسوس (حسب الإحصائيات الرسمية) من 29.5% سنة 2000م إلى حوالي 9.8% سنة 2013م، و هي الفترة التي تزامنت مع تطبيق السلطات للبرامج التنموية التي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، و هذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، و القيام بتنشيط الإستثمار، و ذلك بتخفيض معدلات الفائدة للإقتراب من حالة العمالة الكامل، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000م و 1.64% سنة 2005م لتسجل معدل 3.26% سنة 2013م، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

1.6.2. تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة (2010-2018م):

في سنة 2018م، بلغ إجمالي إيرادات الميزانية 6751.4 مليار دينار، مقابل 6074.9 مليار دينار في 2017م، أي بإرتفاع يقارب 11.6% (+703.5 مليار دينار)، وقد نتج هذا الارتفاع في المقام الأول عن إرتفاع الجباية على المحروقات (+710.1 مليار دينار)، وبصورة جزئية، عن تزايد أرباح بنك الجزائر (+80 مليار دينار)؛ في حين، عرفت الإيرادات خارج المحروقات تقلصا خفيفا قدره 6.6 مليار دينار.

- نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، إرتفعت الإيرادات الكلية بشكل طفيف للغاية العام 2018م لتبلغ 33.2% من التدفق السنوي للثروة المنتجة (مقابل 32.5% العام 2017م، أي بنسبة مماثلة لتلك التي شهدتها 2014م (32.2%)، أين كان متوسط سعر برميل البترول يقارب 100 دولار؛

- أدّى استمرار تحسّن متوسط سعر البترول في 2018م إلى إرتفاع إيرادات المحروقات بنسبة 32.6% (22.2% العام 2017م)، لتبلغ 2887.1 مليار دينار، مقابل 2177.0 مليار دينار سنة 2017م، وذلك رغم انخفاض في حجم القيمة المضافة لقطاع المحروقات بنسبة 6.4% مقابل (-2.4% سنة 2017م)؛

- عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية العام 2018م، تزايداً لتبلغ 42.8% مقابل 36.0% العام 2017م، ونفس الملاحظة يمكن إبداءها في ما يخص نسبة تغطية نفقات الميزانية الكلية من طرف الإيرادات من المحروقات، التي إرتفعت لتصل إلى 37.4% العام 2018م مقابل 29.9% سنة 2017م، بينما سجلت نسبة 76.88% العام 2000م، ويمكن أن نلاحظ نفس الوضع فيما يتعلق بتغطية النفقات الجارية ونفقات رأس المال، وتعكس هذه التطورات لمختلف النسب للمالية العامة، الهشاشة العالية لتوازنات الميزانية تجاه تقلبات سعر البترول (تراجع كبير ومعتبر بين سنتي 2000 و 2018م).

- في العام 2018م بلغت الإيرادات خارج المحروقات 3864.3 مليار دينار، أي بانخفاض جدّ ضئيل قدره 0.17%، مقابل 3870.9 مليار دينار العام 2017م مقابل 364.9 مليار دينار العام 2000م؛ كما انخفضت حصتها في إيرادات الميزانية الكلية من 64.0% العام 2017م إلى 57.2% سنة 2018م بعدما سجلت نسبة 23.22% فقط العام 2000م، بسبب استقرارها الشبه كُلّي وإرتفاع

إيرادات المحروقات، بين سنتي (2017-2018م)، وتُموّل 50.0% فقط من النفقات الكلية، و 53.2% سنة 2017م مقابل 30.97% العام 2000م، ولا تغطي النفقات الجارية إلا بواقع 83.1% و 82.7% سنة 2017م مقابل 42.61% فقط العام 2000م.

وتجدر الإشارة في هذا الجانب، أن نسب تغطية النفقات الكلية والجارية كانت أكثر ضعفاً خلال السنوات ما قبل سنة 2016م؛ أي من 35.7% و 59.1% عام 2015م، على التوالي؛ ولم ترتفع هذه النسب إلاّ بعد أن أدّى انخفاض قيمة الدينار في 2015م و 2016م أمام الدولار والأورو، إلى كسب أرباح معتبرة في الصرف، وفي نهاية المطاف، إلى أرباح استثنائية مدفوعة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية (إيرادات غير ضريبية).

رغم تسجيل نمو اقتصادي خارج المحروقات (في الحجم) قدره 3.3%، عرفت الإيرادات الضريبية (خارج المحروقات) شبه استقرار (0.7%) بواقع 2648.5 مليار دينار (2630.0 مليار سنة 2017م)، وقد نجم هذا الشبه استقرار للإيرادات الضريبية، عن الإنخفاضات، المحسوسة في الحقوق الجمركية (-14.1%)، والطفيفة (-1.87%) في الضريبة على المداخيل والأرباح، في حين عرفت الضريبة على السلع والخدمات ارتفاعاً قدره 7.1%.

يعود التراجع الطفيف في الضريبة المباشرة، بصفة كلية، إلى انخفاض الضرائب على المؤسسات (-8.4%)؛ بينما عرفت الضرائب على المداخيل الأخرى (أجور وغيرها)ارتفاعاً قدره (1.6%)، أما فيما يتعلق بارتفاع الضريبة غير المباشرة، فهي ناتجة، بما يفوق 70%، عن الرسم على المنتجات البترولية.

2.6.2. تطور نفقات الميزانية خلال الفترة (2000-2018م):

بعد انخفاضها بنسبة 4.7% في سنة 2016م، نتيجة لسياسة توحيد الموازنة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق شبه توازن الميزانية سنة 2019م، غير أنّه تم التخلي عنها منذ ذلك الحين، استقرت النفقات الكلية للميزانية في سنة 2017 م، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1% سنة 2018م، بينما سجلت نسبة ارتفاع قدرها85% بين سنتي 2000و 2018م، وهي نسبة جد معتبرة تبين مقدار التضخم في حجم النفقات الكلية للميزانية بين هاتين السنتين.

- من حيث المبالغ فقد قُدّرت النفقات العمومية في 2018م بـ 7726.3 مليار دينار مقابل 4466.9 مليار العام 2010م و 1178.1 مليار العام 2000م أي بزيادة بنسبة 85% بين سنتي (2000- 2018م)، و قد نجم هذا الإرتفاع في إجمالي النفقات بصفة كاملة عن الزيادة الحادة في نفقات رأس المال بنسبة 89.5% خلال الفترة (2000-2018م) كذلك.

- نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية بشكل طفيف في سنة 2018م، إلى 38.0% مقابل 39.2% العام 2017م، أما في سنة 2000م فقد سجلت نسبة 28.74%.

-بلغت نفقات التسيير الفعلية 4648.3 مليار دينار؛ أي مستوى أعلى بقليل من النفقات المدرجة في قانون المالية 2018م (4584.5 مليار دج) في المقابل، لم تمثل نفقات رأس المال (3078.0 مليار دج) نقداً سوى76.1% من النفقات المدرجة في الميزانية (4043.3 مليار دج) في الواقع، تجاوزت نفقات التجهيز المصروفة (2549.4 مليار دج) النفقات المدرجة في الميزانية بشكل كبير (2175.0 مليار)، في حين أن العمليات على رأس المال (دعم سعر الفائدة، المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي، متأخرات المدفوعات...) المصروفة، كانت أقل من تلك المدرجة في الميزانية، بواقع 528.6 مليار دينار و1868.3مليار دينار، على التوالي.

– في العام 2018م عرفت النفقات الجارية شبه استقرار بواقع 4648.3 مليار دينار، مقابل 4677.2 مليار سنة 2017م، أما تفصيلاً فقد عرفت كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدينوكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والفوائد على الدين العام، انخفاضا طفيفا، بينما ارتفعت التحويلات الجارية بنسبة 13.8% لتبلغ 1144.4 مليار دينار.

– فيما يتعلق بنفقات رأس المال، فبعد أن انخفضت بقوة العام 2016م (-10.8%)، وبشكل أكثر اعتدالاً العام الموالي (2017م) حيث سجلت (-3.9%)، سجلنا ارتفاعاً من جديد العام 2018م لتبلغ 3078.0 مليار دج (+18.1%)، وقد نتجت هذه الزيادة في نفقات التجهيز حصرياً عن الزيادة في العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الإجتماعي) التي تضاعفت بأكثر من 8 مرات منتقلة من 64.0 مليار دينار في 2017م إلى 528.6 مليار في 2018م، بينما انخفضت أهم النفقات الفعلية للتجهيز حسب القطاع، تطورت هذه النفقات على النحو التالي، وفيما الجدول الذي يبين تطور هيكل نفقات التجهيز الإجمالية(%) خلال الفترة (2014-2018م) كمايلي:

جدول رقم (1) هيكل نفقات التجهيز الإجمالية(%) خلال الفترة (2014-2018م)

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المناجم والطاقات	4.5	3.8	0.99	0.98	1.11
كهرباء وتوزيع الغاز	4.5	3.8	0.99	0.98	1.11
الفلاحة-الموارد المائية	11.6	10.0	8.7	10.44	6.29
البنى التحتية الإقتصادية والإدارية	32.7	34.0	41.5	38.25	18.75
التربية-التكوين	7.7	7.5	7.1	6.06	4.40
البنى التحتية الإجتماعية والثقافية	4.5	4.5	5.7	5.06	4.04
السكن	17.1	20.3	16.5	20.33	15.24
نفقات أخرى	16.3	13.1	12.9	8.34	29.05
عمليات رأس المال			1.15	2.46	17.17

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2018، ص67

– الزراعة والري: انخفاض بنسبة 28.9% (من 271.9 مليار دينار في 2017 إلى 193.5 مليار دينار العام 2018م)؛

– البنى التحتية (الإقتصادية والإدارية): انخفاض بنسبة 72.7%(996.5 مليار دينار العام2017م م إلى 135.3 مليار دينار في 2018م)؛

– التربية والتكوين: انخفاض بنسبة 14.3% (متنقلة من 157.9 مليار العام 2017م إلى 135.3 مليار دج العام 2018م)؛

– البنى التحتية (الاجتماعية الثقافية): انخفاض بنسبة 5.6% إلى 124.3 مليار دينار؛

– السكن: انخفاض إلى 469.2 مليار دينار (-11.4%) لتمثل 18.4% من نفقات التجهيز الفعلية؛

– نفقات مختلفة :في ارتفاع قوي (181.8%) لتبلغ 894.3 مليار دينار.

الشكل (1): هيكل نفقات التجهيز الإجمالية(%) خلال الفترة (2014-2018م)

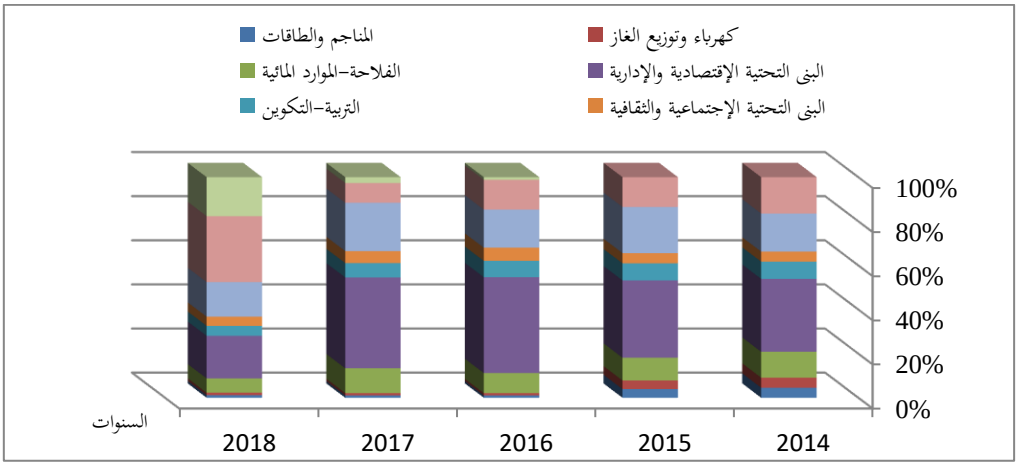

المصدر: من طرفنا اعتمادا على الجدول (1)

3.6.2. قدرة التمويل خلال الفترة (2000-2018م):

في سنة 2018م تقلص العجز في الرصيد الميزاني إلى 974.9 مليار دينار (4.8% من إجمالي الناتج الداخلي)مقابل عجز قدره 1234.8مليار دينار سنة 2017م (6.6% من إجمالي الناتج الداخلي)، أي أقل من العجز المسجل في العام 2014م (7.3%)، وقد نتج هذا الانخفاض المعتبر في عجز الميزانية عن الزيادة في إيرادات الميزانية الكلية بشكل رئيسي إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر على الرغم من الزيادة في النفقات الكلية:

بلغ تدفق الإدخار العمومي العام 2018م (الإيرادات الكلية مطروحة منها نفقات التشغيل)2103.1 مليار دينار مقابل 1370.7 مليار دينار العام 2017م، مما يمثل ادخار بنسبة 31.2% مقابل 22.7% سنة 2017م و 10.3% سنة 2016م؛

- في سنة 2018م مَوَّلَ هذا الإدخار العمومي نفقات رأس المال للدولة بواقع 68.3% مقابل 52.6% في2017م، مما نجم عنه طلب التمويل لرصيد الميزانية بـ974.9 مليار دينار.

- مع ذلك، وبموجب الرصيد الكلي للخزينة العمومية، بلغ احتياج التمويل 1515.1 مليار دينار، مُموّل بنسبة تفوق 90% من خلال شراء سندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بموجب المادة (45) مكرر من الأمر المتعلّق بالنقد والقرض خارج أرباح بنك الجزائر، يبلغ العجز في رصيد الميزانية وفي الرصيد الكلي للخزينة العمومية العام 2018م بنسب 10.4% و 13.0% على التوالي.

الجدول (2): بعض مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري للفترة (2000-2018م)

السنوات	% Le PIB	البطالة %	التضخم %	رصيد المديونية الخارجة(مليار دولار أمريكي)
2000	2.2	29.0	0.34	25.088
2001	2.6	27.3	4.23	22.311
2002	4.1	25.7	1.42	22.540
2003	6.9	23.7	4.27	23.353
2004	5.2	17.7	3.96	21.821
2005	5.3	15.3	1.38	17.191
2006	2.0	12.3	2.31	5.612
2007	3.0	11.8	3.68	5.606
2008	2.4	11.3	4.86	5.586
2009	1.6	10.2	5.74	5.687
2010	3.6	10.0	3.91	5.536
2011	2.8	10.0	4.52	4.410
2012	3.3	11.0	8.89	3.964
2013	2.8	9.8	3.25	3.396

2014	3.8	10.6	2.92	3.735
2015	3.7	11.2	4.78	3.020
2016	3.2	10.5	6.40	3.849
2017	1.3	11.7	5.59	3.989
2018	1.4	11.7	4.27	4.042

المصدر: - "IMF Staff Country Report No.98/87" ؛

-"IMF Staff Country Report No.04/31" ؛

- Rapport de la Banque D'Algérie, 2007؛

- تقرير بنك الجزائر 2008م؛

- تقرير بنك الجزائر 2013م.

و من ملاحظة الجدول أعلاه يبدو واضحاً أثر الإنفاق العام على المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الجزائري خاصة منها معدل نمو الناتج الداخلي الخام وكذا معدلات التوظيف، إلا أن تحسن تلك المؤشرات يبقي مرتبط أساساً بمدى التحسن في أسعار البترول في الأسواق الدولية[8]، وهو ما يطرح علامة استفهام كبرى حول مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر، خاصة مع إزدياد تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات أكثر فأكثر خلال العشرية، حيث كانت نسبة الصادرات من غير المحروقات حوالي 3.4% من مجموع الصادرات سنة 1999م لتنخفض سنة 2010م إلى حوالي 1.7 % فقط.

إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع حجم الإستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات (منذ 2001م)؛ فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الإستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتُجني بعدها نمواً سنوياً ضعيفاً (3.41%كمتوسط (2000-2018م)، مما يكشف عن وجود اختلالات كبيرة في الإقتصاد الجزائري وعدم فعاليات السياسات الإقتصادية المتبعة، فصرف حوالي 443 مليار دولار في الثلاث برامج التنموية منذ 2001م مقابل الحصول على معدلات نمو ضعيفة يعني أن السلطات فشلت في تحسين معدلات النمو الإقتصادي في ظل سيطرة قطاع المحروقات التي تصل مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام حوالي 46%.

4.6.2 تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018م):

و من الخصائص المعبّرة عن البطالة في الجزائر مايلي (بلوناس، 2005، الصفحات 264-266):

- إرتفاع نسبة الأشخاص الذين يطلبون العمل لأول مرة، و يقدر الطلب الإضافي للتشغيل في الجزائر بنحو 300000 منصب شغل في السنة منها 120000 من حاملي شهادات التعليم العالي؛

- إرتفاع متوسط مدة البحث عن شغل من 30 شهراً سنة 1991م إلى 55 شهر سنة 1998م؛

- ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل (المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES)، 2005، صفحة 57)، و هذا ما يصعب إدماجهم في سوق العمل؛

- تمس البطالة بصفة أكثر الشباب الأقل من 30 سنة (حوالي 80 %) و ثلثين (3/2) منهم يطلبون العمل لأول مرة (دون خبرة)؛

- تمس البطالة سكان الريف أكثر من سكان الحضر، و هذا للنقص المعتبر في وسائل التشغيل للسكان النشطون من سكان الأرياف، و بالتالي تغذية الهجرة نحو المدن و ما ينتج عنه من ضغط على قطاع السكن؛

- تزايد بطالة الجامعيين (حاملي الشهادات) حيث يقدر عددهم بحوالي 100000 شخص سنة 1998م، و في حدود 140000 شخص في سنة 2001م؛

- بطالة الإناث أصبحت حقيقة، فزيادة دخول المرأة ضمن السكان النشطين ما بين سنوات 1994م حتى 1998م زاد من حدة البطالة، حيث انتقلت حصة النساء من القوة العاملة النشطة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر، من مجموع القوة العاملة النشطة من 19 % سنة

1970م إلى 21.4 % سنة 1980م ثم 28.2 % سنة 2001م (صندوق النقد العربي، 2003، صفحة 26)، و أغلبهن يتخذن من تعليمهن فرصة للإنضمام إلى سوق العملوكسب دخل للأسرة؛

- التطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب، و يُعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، و إذا كان حجم القطاع الموازي في الدول المتطورة يتراوح ما بين 15 حتى 20 % من الإقتصاد الوطني، فإنه بالنسبة للجزائر كبلد نامي يتعدى بكل تأكيد هذه النسبة (Medjkoune , 1998, p. 209)؛

- انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن شغل، و هي ظاهرة اجتماعية خطيرة تحتاج إلى الدراسة و التحليل، لأنها تنم عن حالة من عدم الثقة في المجتمع و السلطات العمومية، وما قد ينجر عن ذلك من الإنحراف و الجريمة؛

- تسجيل تدهور كبير في نوعية الوظائف الجديدة، فقد أصبحت نسبة الوظائف المأجورة المؤقتة (عقود عمل بمدة محدودة) مهيمنة، إذ قدرت هذه الوظائف بنسبة 66.3 % من الوظائف المأجورة الكلية سنة 2006م مقابل 42.2 % سنة 1996م (بنك الجزائر، 2006، صفحة 65).

- أما فيما يخص تطور معدل البطالة هو لا يزال مرتفع خلال الفترة (2000-2018م) مع أنه تميز على العموم بالإنخفاض خلال هذه الفترة؛ حيث انخفض من 29.0 % العام 2000م إلى 11.9% سنة 2018م، إلا أنه يبقى معدل مرتفع، مما يحتم على السلطات بذل المزيد من المجهودات من أجل إعادة تصحيح سياسة التشغيل المتبعة من أجل تخفيض النسبة إلى رقم واحد بدل رقمين، وهذا بسبب كون مشكل البطالة يظل المشكل رقم واحد بسبب مخزون البطالة و الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً و المقدرين بحوالي (250000-300000) طالب عمل جديد منها 120000 من حاملي شهادات التعليم الجامعي، وذلك لما له من آثار اجتماعية واقتصادية كبير الأثر.

3. صياغة وتحليل النموذج القياسي المقترح خلال الفترة (2000-2018م):

تبعاً لتطور السياسة المالية في الجزائر وتغير أهدافها خاصة سنة 2010م، وصدور الأمر رقم "10-04" الصادر في 26 أوت 2010م، واعتبار أن التضخم هو الهدف النهائي والصريح للسياسة الماليةوكذا البحث عن الإستقرار الداخلي والخارجي للعملة، وهذا عكس القوانين السابقة على غرار قانون "90-10" والمادة "55"منه،وكذا الأمر رقم"03-11" والمادة "35" منه، والتي تتميز بتعدد وتضارب الأهداف النهائية للسياسة المالية، وعدم إعطائها الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة المالية (بنك الجزائر، 2010، صفحة 154).

1.3. توصيف متغيرات ودالة الدراسة:

سوف نقوم ببناء نموذج قياسي من أجل قياس أثر أدوات السياسة المالية في بعض المتغيرات الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة المقترحة وهي (2000-2018م)، وهذا من خلال اختبار مختلف الأدوات الممثلة للسياسة المالية و كذا الآثار التي تتركها على معدل البطالة باعتماد نموذج الإنحدار المتعدد(Mutiple Regression) من أجل تبيان المتغيرات المستقلة التي تظهر بأنها أكثر تأثيراً والممثلة للسياسة المالية ومحاولة الوصول إلى أفضل نموذج مقترح من خلال الإختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة، وقد شملت متغيرات النموذج مايلي:

1.1.3. المتغيرات التابعة:

تتمثل في معدل البطالة (Ch)، ويحسب معدل البطالة بالصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} * 100$$

2.1.3.المتغيرات المستقلة: تفسر هذه المتغيرات الزيادة أو النقصان التابعين على مدى سنوات الدراسة لمدة 19 سنة خلال الفترة (2000-2018م)، قد اشتملت على مجموعة من المتغيرات المستقلة للسياسة المالية، وقد تمثلت بما يأتي:

أ.الإيردات الحكومية Government Revenue=

تم الإعتماد فيها على نمو إجمالي الإيرادات الحكومية ورمزها(GOVRE) وذلك بنوعيها وتتمثل في إيرادات المحروقات ورمزنا لها بالرمز(PETREV) والإيرادات من خارج المحروقات ورمزنا لها (NPETRE) ونتوقع في النظرية الإقتصادية أن تكون العلاقة طردية بين نموها ومعدل البطالة.

ب.النفقات الحكومية Government Expenditure=

تم ادخالها كمتغير مستقل بشكلها الإجمالي (GE) للسنة الحالية، وذلك بنوعيها وتتمثل في كل النفقات الجارية (CEXP)، ونفقات رأس المال (KEXP)، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي التغير في نمو النفقات الحكومية إلى حصول تغيرات في معدل البطالة، وأن العلاقة سوف تكون عكسية بينهما.

وبعد توصيف كلاً من المتغيرات المستقلة بالمتغيرات المالية والمتغير التابع المتمثل في معدل البطالة، وبالإعتماد على النظرية الإقتصادية باعتبار أن المتغيرين التابعين هما دالة للتغيرات المالية فإنه يمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$Y_i = f(X_1, X_2, X_3, \ldots, X_n)$$

حيث أن:

Y_i : يمثل المتغير التابع وهو (Ch) كرمز لمعدل البطالة.

$(X_1, X_2, X_3, \ldots, X_n)$: تمثل المتغيرات المستقلة المالية وهي رموز لكل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية ومكوناتهما المختارة.

ويمكن التعبير عنها قياسياً بالصيغة التالية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_0 X_1 + \beta_0 X_2 + \ldots + \beta_k X_k + \varepsilon_i$$

حيث أن: β_0 : يمثل الحد الثابت؛

$\beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_k$: هي معلمات النموذج؛

ε_i: تمثل الخطأ العشوائي (Random Error)؛ أي المتغيرات غير الداخلة في النموذج والمؤثرة فيه، ومن ثم فإن معادلة النموذج تكتب كمايلي:

$$Ch = \beta_0 + \beta_0 X_1 + \beta_0 X_2 + \ldots + \beta_k X_k + \varepsilon_i$$

إذ يرتبط البطالة بعلاقة عكسية مع كل من (PETREV)، (NPETRE)، (CEXP)، (KEXP) وطردية مع (PETREV)، (NPETRE)، (CEXP)، (KEXP)=

2.3. قياس وتحليل دوال النموذج:

سوف نتطرق إلى قياس أثر السياسة المالية من خلال قنواتها المختارة في هذا النموذج المقترح وهي (PETREV)، (NPETRE)، (CEXP)، (KEXP) على المتغير التابع (Ch)، واختيار أفضل نموذج يوضح العلاقة بينها، وأيضاً مدى تطابقه مع النظرية الإقتصادية، وكما يلي:

1.2.3=معادلة معدل البطالة (Ch):

بعد استبعاد المتغيرات المالية المستقلة غير الدالة (المعنوية) إحصائياً وقياسياً بشكل تدريجي، يتم في الأخير تحديد معادلة الإنحدار المقدرة على تأثير أدوات السياسة المالية في معدل البطالة (Ch)، وبالصيغة الخطية التالية كأفضل تقدير لمعادلة (Ch) كمايلي:

$$Ch = 27.244 - 0.005PETREV$$
$$|t| \quad 10.478 \quad 5.160$$
$$p-Value(t): \quad 0.000 \quad 0.000$$
$$p-Value(F): \quad 0.000 \quad ,F = 26.627$$
$$R^2 = 0.61 = 61\%$$

المصدر: مخرجات البرمجية SPSS 25

أ. نتائج التقدير:

-إن المتغير المستقل الوحيد الذي تبث معنويته في هذا النموذج المقترح يتمثل فقط في إيرادات المحروقات (PETREV) على تأثيره في معدل البطالة(Ch)، وتشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما؛ حيث كلما زادت إيرادات المحروقات(PETREV) بنسبة 1% كلما انخفضت البطالة في الجزائر بنسبة0.5%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، الأمر الذي يدل على مدى صدقية النموذج في التعبير عن مدى تبعية تمويل الخزينة الحكومية والإيرادات الحكومية لمتغير أسعار البترول في الأسواق الدولية، ومدى فعالية هذا المتغير في التأثير سلباً وإيجاباً في معدل البطالة(Ch) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- عند اختبار معلمة إيرادات المحروقات (PETREV) المحتسبة بالقيمة المطلقة: $|t_{cal}| = 5.16$ ووجد أنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستويي المعنوية $(\alpha = 0.01)$ أو $(\alpha = 0.05)$، وكذا عند النظر إلى قيمة الإحتمال $(P-value)$ الموافقة لاختبار ستودنت (t) وقد كانت أقل من مستويي المعنوية $(\alpha = 0.01)$ أو $(\alpha = 0.05)$، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بمعنوية تأثير متغير معلمة إيرادات المحروقات (PETREV) في التأثير على معدل البطالة (Ch) في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018م).

ب. الإختبارات الإحصائية والقياسية الأخرى:

- من خلال إحصائية معامل التحديد(Coefficient of determination: R^2) الذي تساوي قيمته المحسوبة بـ(61%) وهو ما يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع(Ch) في إيرادات المحروقات (PETREV)، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ(39%) تفسرها متغيرات تفسيرية أخرى غير الإيرادات المتأتية من المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018م).
- يتضح من إحصائية لاختبار (F) المحسوبة (F_{cal})والتي تساوي (26.63) وقد كانت أكبر من قيمتها الجدولية،وكذا حسب ما تبينه قيمة $(P-value)$ الموافقة لاختبار فيشر (F)، وقد كانت أقل من مستويي المعنوية $(\alpha = 1\%)$ أو $(\alpha = 5\%)$، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بمعنوية تأثير معادلة الإنحدار المقدرة، من ثم تأثير المتغير المستقل الوحيد وهو الإيرادات المتأتية من المحروقات(PETREV) في هذا النموذج في التأثير الجوهري على المتغير التابع وهو معدل البطالة(Ch) في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018م).

الشكل (02): انتشار البواقي لمعادلة انحدار معدل البطالة (Ch) في الجزائر

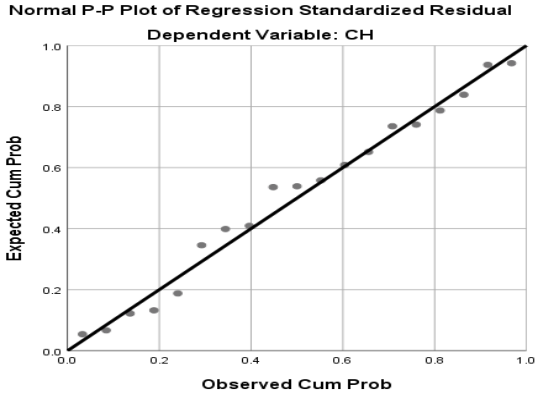

المصدر: مخرجات البرمجية SPSS 25

4 النتائج:

يمكن القول في الأخير أن السياسة المالية في الجزائر (خلال فترة الدراسة) كان لها تأثير محدود على تخفيض معدلات البطالة(زيادة معدلات التشغيل)، وأنها لم تستطيع تحقيق هذين الهدفين (سواءاً من خلال الدراسة التحليلية أو من خلال النموذج القياسي المقترح، وبعد تعرضنا لتطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018م)، فإننا توصلنا إلى ما يلي:

- بعد اعتماد السلطات الجزائرية لمخططات الإنعاش الإقتصادي الأول (2001-2004م) و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م)،وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014م) يبدووكأن للسلطات الجزائرية نية للتخلي عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنظور الكلاسيكي إلى سياسيات إنعاش الطلب وتحسين العرض وفق المنظور الكينزي عن طريق زيادة الإنفاق العام و من ثم إعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع قليلاً من التضخم، إلا أنه من الملاحظ أن هذه السياسة المالية التي اتبعتها السلطات الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة من القرن الميلادي الحالي عن طريق زيادة النفقات العامة من أجل تدعيم

عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، وهو ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر(معدلات نمو ضعيفة بالمقارنة مع المخصصات الضخمة تجاوزت 430 مليار دولار أمريكي)؛

- لم تستطع السلطات المالية من تحقيق أهداف السياسة المالية فيما يتعلق بتخفيض معدلات البطالة، حيث يبقى الإقتصاد الوطني مرتبط بمدى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية وهو ما يرهن مستقبل البلد إذا ما عرفت أسعار المحروقات انخفاضاً في أسعارها في المستقبل، وهو ما يطرح علامة استفهام حول فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث زادت تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات بين سنتي 1999م و 2017م، حيث كانت نسبة الصادرات من غير المحروقات حوالي 3.4% من مجموع الصادرات لتنخفض سنة 2010م إلى حوالي 1.7% فقط، ممّا يحتم على السلطات القائمة على اقتصاد البلد الخروج من هذه التبعية والبحث عن حلول أخرى لتنويع الإقتصاد؛

- يجب العمل على تفعيل دور السياسة المالية في الجزائر أكثر لأن نقص رأس المال الأجنبي في البلد يؤدي إلى اختلال الهيكلية الإنتاجية، ويتسبب في انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخل،وكذا تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية؛

وفيما يلي بعض الإقتراحات التي يمكن للسياسة المالية التي يمكن من خلالها أن تلعب دوراً في التنمية الإقتصادية ودعم النمو الإقتصادي، وبالتالي ينبغي على السلطات العمومية مراعاة مايلي:

– يتوجب إعادة توجيه السياسة الإنفاقية من طرف السلطات وتوجيهها إلى المجالات التي تشجع نمو الإنتاجية واستغلال الطفرة المالية الكبيرة الناتجة (احتياطي الصرف الضخم) لتنشيط وتحفيز العرض الكلي وتشجع وتوجيه الإستثمار الحكومي نحو الإنتاج الحقيقي وتحقيق المردودية الإقتصادية؛

– ضبط السياسة الجبائية و المنظومة الجبائية الجزائرية و قوانينها على قاعدة العدالة الضريبية و الإستثمار في أدوات الفقه الإسلامي من خلال وسائل التمويل الإسلامي كالزكاة و الأوقاف لأنهما يخزنان حصيلة مالية مهمة بدلاً من التمويل بالقروض،وكذا لتمكين الحكومة من أدوات أكثر نجاعة للحد من التهرب الجبائي للتحكم في الأسعار و التضخم؛

–ضرورة تحديث و تدعيم الأداة الصناعية العمومية و الخاصة، و هذا بواسطة توفير الشروط التنظيمية الضرورية للإنتعاش القوي للإستثمار، حتى يُساعد النمو المسجل في هذه السنوات الأخيرة، و الذي تحركه أساساً نفقات الميزانية، على إفادة الصناعة الوطنية بشكل أفضل، و هو الأمر الذي يتطلب توجيه الإستراتيجية الصناعية نحو بناء و تنمية نسيج صناعي مكثف، مرتكز بشكل أساسي على تعبئة الإدخار الداخلي و تحويله نحو تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل مشاريع صناعية مُهيكَلة و ضخمة؛

–ضرورة تحديث و تدعيم الأداة الصناعية العمومية و الخاصة، و هذا بواسطة توفير الشروط التنظيمية الضرورية للإنتعاش القوي للإستثمار، حتى يُساعد النمو المسجل في هذه السنوات الأخيرة، و الذي تحركه أساساً نفقات الميزانية، على إفادة الصناعة الوطنية بشكل أفضل، و هو الأمر الذي يتطلب توجيه الإستراتيجية الصناعية نحو بناء و تنمية نسيج صناعي مكثف، مرتكز بشكل أساسي على تعبئة الإدخار الداخلي و تحويله نحو تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويل مشاريع صناعية مُهيكَلة و ضخمة؛

– التقليص من الإعانات الصريحة والضمنية (الدعم على الطاقة والوقود) والعمل على أن يستفيد منها السكان الأقل دخلاً فقط؛ حيث سمحت الزيادة الطفيفة في الضريبة على المنتجات البترولية (TPP)، الوقود بين سنتي(2016-2018م) برفع المبالغ المحصّلة من 0.3 مليار دينار في سنة 2015م إلى 141 مليار دينار في سنة 2018م؛

– ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة بهدف توسيع وعائها،وكذا ترشيد الدعم شبه المعمّم لأسعار الفائدة، الذي لم يكن له تقريباً أي تأثير على الإستثمار الخاص، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على المالية العامة، ستؤدي هذه الترشيدات، في نهاية المطاف، إلى تشكيل هيكل أسعار نسبي يعكس التكاليف الاقتصادية وستُساَهم في تخصيص أكثر عقلانية للموارد سيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الاستثمار المُسوق ليشمل أنشطة مختلفة ويحقّق بالتالي الربحية؛

– من جانب النفقات العمومية، ينبغي أن يشمل الترشيد كل من نفقات التسيير (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية) ونفقات التجهيز فيما يتعلق بنفقات المستخدمين:

– يجب أن تكون العلاقة بين تطور إنتاجية العمل والأجور هي القاعدة من حيث تطور الأجور في الوظيف العمومي؛

– بالمثل، يستدعي الوزن الكبير لهذه النفقات في الوظيف العمومي، إلى ترشيد إدارة الموارد البشرية في غالبية الإدارات العمومية من حيث التحويلات الجارية؛

– إعادة صياغة نمط تمويل الجماعات المحلية، من شأنه أن يقلل من تكاليف التحويل إلى هذه الفئات وسيشرك المواطن أكثر في الحياة العامة المحلية.

– يجب أن تخص إصلاحات الميزانية كلا من الإيرادات الضريبية خارج المحروقات والنفقات العمومية حيث تسمح هذه التعديلات إلى تقليل احتياجات التمويل للخزينة العمومية لمصادر التمويل الداخلية، مما يقلل الموارد المتاحة لتمويل المؤسسات، كما أن إصلاح الميزانية ضرورة

للسيطرة على التضخم، حيث إن المبالغ التي صرفها بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي والمخصصة لتمويل برنامج الاستثمار (FNI) و (AADL) وبعض المبالغ المخصصة لسداد الدين العام(CNAS/CNR) سيتم ضخها في القنوات المصرفية في السنوات القادمة.

فيما يتعلق بنفقات التجهيز:

- يجب إيلاء اهتمام خاص لآجال إنجاز المشاريع، وذلك لتجنب الهدر والتكاليف الإضافية والإمتثال للمعايير في مجال التحكم في التكاليف مقارنة بالفوائد، المردودية الاجتماعية ومواصفات المشاريع؛
- المراجعة المعمقة لسياسة الدولة في مجال تمويل قطاع السكن؛

5.الإحالات:

[1] لقد تطور مفهوم السياسة المالية حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي، و لكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و المالية خلال فترة زمنية معينة.

[2] يتطلب إعداد و تحضير الموازنة مراعاة عدد من القواعد و المبادئ العامة و المتمثلة في: مبدأ السنوية؛ مبدأ الوحدة؛ مبدأ الشمولية؛ مبدأ التوازن.

[3] أيًّا كان مفهوم الموازنة العامة فإن إعدادها يتم بواسطة الحكومة، و التي تقدمها بعد ذلك إلى السلطة التشريعية التي تتولى مهمة اعتمادها و إقرارها، و بذلك تصبح الموازنة العامة بمثابة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه لخدمة عدة أغراض أهمها: أن تجعل التوازن بين أوجه الإنفاق و الإيرادات ممكناً، و أن تتيح إمكانية تقييم آثار إيرادات الدولة و نفقاتها على الإقتصاد الوطني ككل، و تمكّن الموازنة العامة السلطة التشريعية من الرقابة أو التحقق من تتبع الحكومة للسياسة التي قررتها عن طريق الموازنة.

[4] STR1: الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل؛

STR2: الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا من قبل.

[5] معدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يُعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموعات السكان لها معدلات بطالة مختلفة و متفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات، و عليه فإنه من الواجب معرفة ما هي هذه المجموعات التي تتأثر بالبطالة أكثر من غيرها، و يجب دراسة توزيع البطالة حسب السن و الجنس و العرق و المناطق.

[6] انتهجت الجزائر بعد الإستقلال (1962م) استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الإقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الإقتصادي، كما كانت هدف استراتيجية التنمية المطبقة آنذاك تتمثل أساساً في تحقيق هدفين اثنين هما: من جهة الإستجابة للحاجات الإجتماعية الأكثر استعجالاً (من توظيف وتدريس...إلخ) ومن جهة أخرى العمل على التحرر التدريجي لآليات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشكل التوظيف.

[7] من بين أهم الإصلاحات التي شهدتها السياسة المالية في فترة بعد سنة 2000م هو إنشاء ما يُعرف بصندوق ضبط الإيرادات وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2000م، ويقوم هذا الصندوق على جمع وعرض الفوائض المحققة في عملية الجباية البترولية الزائدة من حجم الإيرادات الجبائية المسطرة في المؤانية العامة على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول، وقد أنشئ هذا الصندوق لمواجهة أي طارئ يحدث على تغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية،وكذا تجنب مصادر الإقتراض الخارجية ذات التكاليف الباهظة.

[8] هذا ما برهناه ن خلال النموذج القياسي الإنحداري (الإنحدار التدريجي)؛ حيث أثبتنا من خلال النموذج القياسي المقترح أن المتغير المستقل المعنوي الوحيد بعد اجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة هو متغير إيرادات المحروقات، والتي تؤثر في المتغير التابع المفترض في النموذج وهو معدل البطالة.

6.المراجع :

بلقاسم العباس. (2006). تحليل البطالة. *العدد 58*. الكويت، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

بنك الجزائر. (2006). *التقرير السنوي حول التطورات الإقتصادية والمالية في الجزائر لسنة 2006*. الجزائر: بنك الجزائر.

بنك الجزائر. (2010). الجزائر: التقرير السنوي حول التطورات الإقتصادية والمالية في الجزائر لسنة 2010.

صندوق النقد العربي. (2003). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003م*. تاريخ الاسترداد 2 11, 2021، من صندوق النقد العربي: http//www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2003

عبد الحميد عبد المطلب. (2003). *السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عبد الله بلوناس. (2005). الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

مسعود درواسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير.

المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES). (2005). *تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو*. الجزائر: منشورات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES).

Medjkoune , M. (1998, septembre 14-15). P.A.S la question de l'emploi et ou du chômage en Algérie. *présentée Au Colloque du Communication CREAD «Bilan du programme d'ajustement structurel et Perspectives Pour l'économie algérienne*. Alger, CREAD, Algérie: CREAD.

Office National de Statistiques .(1995) .*L'emploi et le Chômage (Donnée Statistique N .226°*Alger: Office National de Statistiques.

7.الملاحق:

الجدول (3): تفصيل الإيرادات والنفقات وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2018م)

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	نفقات الميزانية	النفقات الجارية	نفقات رأس المال	سعر البرميل دولار
2000	1578.1	1213.2	364.9	1178.1	856.2	321.9	28.5
2001	1505.5	1001.4	488.5	1321.0	963.6	357.4	24.85
2002	1603.2	1007.9	595.1	1550.6	1097.7	452.9	25.24
2003	1966.6	1350.0	616.6	1752.7	1199.0	553.7	28.96
2004	2229.7	1570.7	1022.1	4175.7	2227.3	1948.4	38.66
2005	3082.5	2352.7	883.1	3108.5	1673.9	1434.6	54.64
2006	3639.8	2799.0	840.5	2453.0	1437.9	1015.1	65.85
2007	3687.8	2796.8	724.1	2052.0	1245.1	806.9	74.95
2008	5111.0	4088.6	652.5	1891.8	1251.1	640.7	99.97
2009	3676.0	2412.7	1263.3	4246.3	2300.0	1646.3	62.25
2010	4392.9	2905.0	1487.8	4466.9	2659.0	1807.9	80.15
2011	5790.1	3979.7	1810.4	5853.6	3879.2	1974.4	112.94
2012	6339.3	4184.3	2155.0	7058.1	4782.6	2275.5	111.045
2013	5940.9	3678.1	2262.8	6092.1	4204.3	1887.8	109.55
2014	5738.4	3388.4	2349.9	6995.7	4494.3	2501.4	100.23
2015	5103.1	2373.5	2729.6	7656.3	4617.0	3039.3	53.06
2016	5110.1	1781.1	3329.0	7298.4	4583.8	2711.9	45.005
2017	6047.9	2177.0	3870.9	7282.6	4677.2	2605.4	54.053
2018	6751.4	2887.1	3864.2	7726.3	4648.3	3078.0	71.277

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

<ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

< https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf>
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf>
< https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc>

الجدول (4): مؤشرات العمالة والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018م)

السنوات	السكان النشطون (الآلاف)	السكان المشتغلون فعليا (الآلاف)	عدد البطالون (الآلاف)	معدل البطالة (%)
2000	8850	4977	2610	29.0
2001	9074	5197	2478	27.3
2002	9303	5435	2388	25.7
2003	9540	5741	2262	23.7
2004	9780	5976	1734	17.7
2005	10027	6222	1542	15.3
2006	10267	6517	1265	12.3
2007	10514	6771	1245	11.8
2008	10801	7002	1220	11.3
2009	10544	9472	1072	10.2
2010	10812	9736	1076	10.0
2011	10661	9599	1063	10.0
2012	11423	10170	1253	11.0
2013	11964	10788	1175	9.8
2014	11453	10239	1214	10.6
2015	11932	10594	1338	11.2
2016	12117	10845	1272	10.5
2017	12298	10859	1440	11.7
2018	12463	11001	1462	11.7

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا اعتماداً على:

<ttps://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>
< https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf>
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/annexes_au_rapport_2005.pdf>
< https://www.bank-of-algeria.dz/doc/ANNEXE%20TABLEAUX%20STATISTIQUES-02.doc>